رئيس الجمهورية لدى حضوره جانبا من الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء..

تثمين وفاء الدول الشقيقة والصديقة بالتزاماتها في مؤتمر المانحين تجاه اليمن

توجيه الحكومة بالتركيز على مشاريع الطاقة وإفساح المجال للقطاع الخاص لتطويرها

التسريع باستكمال محطة بلحاف لتغطية المحافظات الشرقية للعشرة الأعوام القادمة

إدخال محطة مأرب الغازية الأولى إلى الشبكة الوطنية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

التشديد على أهمية التسريع في إنجاز المشاريع وتحديد برنامج زمني للانتهاء منها

صنعاء/سبأ:

حضر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس جانبا من الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الذي عقد برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس .

وفي الاجتماع الذي كرس لمناقشة وضع الطاقة الكهربائية والمشاريع الجاري أو المزمع تنفيذها لتعزيز القدرة التوليدية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية،استمع فخامة الأخ الرئيس إلى عدد من التقارير المتصلة بمستوى تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين في إطار كل وزارة .

وثمن فخامته إيفاء الدول الشقيقة والصديقة بالتزاماتها في مؤتمر المانحين بلندن، موجها الحكومة بالتركيز على المشاريع الإستراتيجية التي يتم تمويلها من المانحين وفي مقدمتها مشاريع الطاقة الكهربائية والطرقات وغيرها .

كما وجه فخامته بسرعة انجاز مشروعي سد حسان بأبين والخارد بصنعاء والممولين من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث يتم تنفيذ سد الخارد بدلا عن سد سردود الذي أكدت دراسات الجدوى عدم صلاحية إنشائه بيئيا وأن المزارع الموجودة في المنطقة تستفيد من المياه المتدفقة من وادي سردود .

ووجه فخامة الرئيس الحكومة بالتسريع في خطوات إدخال محطة مأرب الغازية الأولى (مأرب « 1») بقدرة 341 ميجاوات إلى الشبكة الوطنية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إضافة إلى استكمال الإجراءات الخاصة بمشروعي محطتي مأرب « 2 » ومأرب « 3 » بقدرة 800 ميجاوات ومد أنبوب الغاز من مأرب إلى معبر بالتزامن مع إنشاء محطة معبر الغازية لإنتاج الطاقة الكهربائية بقدرة 400 ميجاوات وأخذ ذلك بعين الاعتبار .

كما وجه فخامته أيضا وزارة النفط والمعادن ووزارات الكهرباء والطاقة بسرعة استكمال الترتيبات الفنية الخاصة بمشروع محطة بلحاف بقدرة 400 ميجاوات وذلك لتغطية احتياجات المحافظات الشرقية على مدى العشرة الأعوام القادمة إضافة إلى ما سيتم توفيره في وادي حضرموت من الطاقة الكهربائية من الغاز المصاحب بقدرة 50 ميجاوات .

وأكد على أهمية إفساح المجال أمام القطاع الخاص في تطوير قطاع الطاقة وصياغة آلية مناسبة تساعد على تحقيق هذه الغاية .

وكان الأخ رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور استعرض جملة المشاريع في قطاع الطاقة التي تتوفر تمويلاتها بمبلغ يزيد على المليار ومائتي مليون دولار أمريكي، موضحا أن تلك المشاريع تتمثل في إنشاء المحطة الغازية الثانية بقدرة 400 ميجاوات ومشروع الطاقة الخامس ومركز التحكم الوطني للكهرباء ومشاريع خطوط النقل لتصريف الطاقة الكهربائية في محطة التوليد في مأرب بقدرة 700 ميجاوات والجزء الرئيسي ذمار عدن والخط الشمالي باجل والجزء الشرقي الحبيلين لبعوس البيضاء بالإضافة إلى مشروع الطاقة الخامس ومحطة المخا لتوليد الطاقة بالرياح بطاقة 60 ميجاوات ومشروع إنشاء المحطة الغازية في معبر.

وشدد فخامة الأخ رئيس الجمهورية في هذا الجانب على أهمية التسريع في انجاز تلك المشاريع وتحديد برنامج زمني بمراحل التنفيذ ومواعيد الانتهاء .

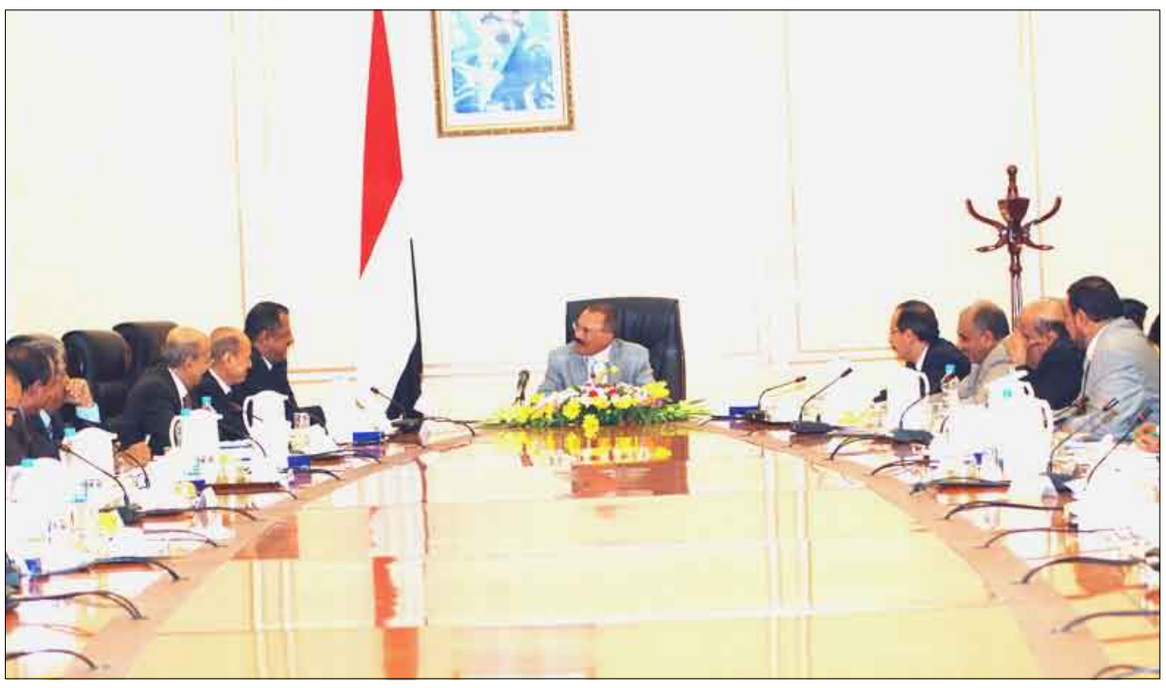

اجتماع للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام

مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة مجور ..

التأكيد على تنفيذ ما ورد في توجيهات رئيس الجمهورية ووضع الآليات لها

مجلس الوزراء يجدد إدانته الأعمال التخريبية في كل من زنجبار والمكلا وردفان

التزام الوزارات المستفيدة من التمويل الخارجي بمراجعة البرامج الزمنية لمشاريعها

إعلان الوظائف في وزارات الزراعة والمياه والتعليم الفني والصحة والنقل

هذا وقد واصل مجلس الوزراء اجتماعاته برئاسة الأخ رئيس الوزراء حيث أكد على تنفيذ ما ورد في توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية ووضع الآليات التنفيذية لها.

كما أكد المجلس على وزارة الكهرباء سرعة انجاز العقد النمطي لنظام المنتج المستقل للطاقة الذي سينظم استثمار القطاع الخاص في مجال الكهرباء ، كما تم التأكيد على جميع الوزارات المستفيدة من التمويل الخارجي بمراجعة البرامج الزمنية لانجاز المشاريع والتسريع في إنشاء وحداتها التنفيذية والإعلان عن الوظائف واختيارها بطرق تنافسية في ضوء لائحة الإجراءات المنظمة لهذه العملية وعلى وجه الخصوص في وزارات كل من الزراعة والري والمياه والبيئة والتعليم الفني والتدريب المهني والصحة العامة والسكان والنقل .

هذا وقد وقف مجلس الوزراء في اجتماعه أمس أمام أعمال التخريب والشغب التي قامت بها العناصر الخارجة عن الدستور والقانون والمثيرة للفتنة من أعمال شغب و تخريب وفوضى وإقلاق للأمن والاستقرار وإساءة للوطن في كل من زنجبار والمكلا وردفان .

وجدد المجلس أدانته لتلك الأعمال التخريبية التي تقف وراءها تلك العناصر من بقايا الردة والانفصال والتي تسعى لنشر ثقافة الكراهية والفوضى بين أبناء الوطن الواحد ومحاولة النيل من الوطن ووحدته والسلم الاجتماعي العام.

وأكد أن تلك الأعمال التخريبية لن تنال بأي حال من وحدة الوطن التي وجدت لتبقى راسخة رسوخ الجبال ومحمية بـإرادة الله والشعب ومؤسساته الدستورية ولكن تلك الأعمال تعمل على عرقلة جهود التنمية والإضرار بمصالح الوطن والمواطنين .

كما أكد أن كافة العناصر المتورطة في ارتكاب تلك الأعمال التخريبية والخارجة على الدستور والنظام والقانون سوف تخضع للمساءلة القانونية وستنال جزاءها الرادع أمام العدالة.

داعياً كافة أبناء الشعب بكافة فعالياته السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها إلى الاصطفاف في مواجهة تلك العناصر المأجورة والتنبه لمساعيها ومخططاتها المستهدفة النيل من الوطن وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

لدى استماعه إلى ردود إيضاحية من وزيري النفط والأشغال

مجلس النواب ينوه بدور الوزراء الذين تم استجوابهم ويدعو إلى مواصلة المشاريع وإزالة العوائق من أمامها

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى ردود إيضاحية على استفسارات المجلس من عدد من الوزراء تتصل بمسائل تقع تحت نطاق اختصاصهم.

حيث بين وزير النفط والمعادن أمير العيدروس في معرض رده على الأسئلة الموجهة إليه أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال شركة خاصة غير حكومية ولها نظامها الداخلي وتباشر الوزارة الرقابة عليها في حدود ما نصت عليه اتفاقية تطوير الغاز المعدلة بالقانون رقم (16) لعام 1997م، وأن الوزارة لا تتدخل بشكل مباشر في إدارة الشركة.

و توضيحاً لسؤال أخر بشأن الإيرادات المحصلة من الشركات النفطية إلى حساب الحكومة العام أفاد وزير النفط والمعادن أن السبب الرئيسي يكمن في حجم المخصصات المعتمدة لأهم وزارة إيرادية ضمن الموازنة العامة للدولة تبلغ حوالي مائة مليون ريال سنوياً والتي لا تغطي 3 بالمائة تقريباً من احتياجات الوزارة الفعلية لتسيير أنشطتها المختلفة .مشيراً إلى أن الوزارة لم تألو جهداً في السنوات الماضية في متابعة وزارة المالية لاعتماد مخصصات كافية لوزارة النفط والمعادن ضمن موازنة الدولة إلا أن وزارة المالية لم تستجب لطلب الوزارة بمبرر أن لدى الوزارة إيرادات كافية لمواجهة النفقات المرتبطة بتسيير أنشطتها .

ولفت إلى أنه تم الاتفاق بين وزارة النفط والمعادن ووزارة المالية على إعداد لائحة مالية لتنظيم عمليات الصرف من هذا الحساب وتم توقيعها من قبل وزيري المالية والنفط .

وبشأن ترشيد الإنفاق بين العيدروس أن وزارة النفط والمعادن تعمل جاهدة على ترشيد الإنفاق في مختلف جوانب النشاط تنفيذاً لتوصيات مجلس النواب وبصورة لا تؤثر على مستوى الأداء.

وبخصوص تصدير الغاز الطبيعي أوضح وزير النفط والمعادن أن متوسط الإنتاج اليومي من مادة الغاز البترولي المسال (الغاز المنزلي) من معامل صافر يتراوح بين 20 الفا – 22 الف برميل في اليوم الواحد.. مشيراً إلى أنه مع بداية التصدير للغاز الطبيعي من المشروع يتوقع أن يتم استكمال إقامة الوحدة الجديدة لتمويل المشروع من مادة الغاز الطبيعي في نهاية عام 2009م .. منوهاً بأن توقعات الإنتاج للغاز المنزلي ستصل إلى 32 الف برميل في اليوم الواحد.

وتوضيحاً لسؤال حول الديزل والاختناقات التى تحدث أحيانا في هذه المادة أفاد العيدروس أن البلاد شهدت خلال شهري إبريل ومايو من العام الماضي 2008م أزمة في مادة الديزل وكانت لها أثار سلبية، حيث تم استيراد كمية لا تقل عن (180) ألف طن شهرياً من مادة الديزل من السوق الدولية نظراً لعدم قدرة المصافي القائمة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من مادة الديزل التى يصل مستوى استهلاكها الشهري إلى (260) ألف طن .. مبيناً أن تلك الفترة شهدت ارتفاع أسعار الطن من المادة إلى مستويات قياسية وصلت إلى مستوى (1700) دولار للطن ، مشيراً إلى شحة ومحدودية المادة في السوق الدولية بشكل عام والسوق المجاورة بشكل خاص نتيجة زيادة الطلب عليها إلى جانب صعوبات أخرى.

وأشار إلى أن الوزارة قامت بالتنسيق مع وزارة المالية بتوفير التسهيل المالي للمصفاة حتى تتمكن من القيام بعملية الشراء وتوفير المادة.

أما وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي فقد بين لدى تقديمه للإيضاحات على الأسئلة المطروحة عليه من قبل المجلس بشأن طريق الصرارة – جبل يزيد – صبو الأهنوم – القابعي (عمران – السودة – الأهنوم) والذي يبلغ طوله 111كم و بتكلفة اكثر من 31 مليون دولار ان الطول المنجز من المشروع بلغ 20 كم .. مشيرا الى أنه تم إنزال المشروع في مناقصة عامة للمرة الأولى وبسبب إرتفاع التكلفة تم إعادة إعلان المناقصة للمرة الثانية وإستكمال الإجراءات وأرساء التنفيذ على الشركة الهندية (برجر وسيف) ونتيجة لعدم قيام الشركة بالبدء في أعمال التنفيذ والمماطلة تم مصادرة الضمان وإعادة إعلان أعمال التنفيذ في مناقصة عامة للمرة الثالثة وإستكمال جميع الإجراءات القانونية.

وأوضح بأنه تم إرساء تنفيذ المشروع على شركة الريان ، وأفاد بأنه سيتم البدء في التنفيذ خلال مايو القادم بتمويل مشترك من الحكومة اليمنية والصندوق السعودي.

وبخصوص طريق ريده – حمده – بيت ذاب – اللومي البالغ طوله 29 كم وبتكلفة و تكلفة المشروع 580 مليون ريال بين ان الطول المنجز من المشروع بلغ 5 كم .

وأوضح أن المشروع تم تفعليه والعمل جار حسب البرنامج الزمني وتمت السفلتة لمسافة 2ر75 كم في عام 2008م.

وحول طريق عيال حاتم أفاد ان المشروع ليس ضمن المشاريع المعتمدة في الوزارة ولكن يوجد مشروع في نفس المنطقة تحت اسم عمران وادي عقار جاري التنفيذ فيه وطول المشروع (41) كم وتكلفته 697 مليون ريال، وما أنجز منه 7ر4 كم .

وفيما يخص طريق ضباعين –الخدره بين الكرشمي أنه أحد الفروع التي كانت مضافة على مشروع طريق الصرارة – جبل يزيد – صبور الأهنوم – القابعي (عمران – السودة – الأهنوم) ويعد تحويل المشروع الرئيسي المذكور للتنفيذ بتمويل خارجي جاري التنسيق مع وزارة المالية لتوفير الاعتمادات لإستكمال الفروع المحملة على المشروع السالف الذكر.

وردا على سؤال بشان طريق عاهم – الربوع – وشحة بطول 25 كم وتكلفة 375 مليون ريال اوضح انه أنجز (13) كم من المشروع ، حيث تم حصر المشروع وتصفيته من المقاول السابق وتم تحويلة ضمن الخطة الإستثنائية لمشاريع الطرق بالمحافظة وإنـزالـه في مناقصة عبر مشروع الطرق الريفية شاملاً .

أما بشأن طريق (الجحاشة – مركز كشر – عاهم) أفاد أنه فتحت المظاريف بتاريخ 19 اكتوبر 2008م، وتم إستكمال إجراءات التحليل وأخذ الموافقة القانونية والترسية على المقاول، وسيتم البدء بالتنفيذ خلال شهر من تاريخه.

وردا على سؤال حول الدائري الشرقي لمدينة إب وكذلك المناقصة الخاصة بعمل طبقة إسفلتية جديدة لشوارع إب المسفلتة والمحفرة، أفاد وزير الأشغال العامة والطرق أنه فيما يخص الدائري الشرقي هناك موافقة من مجلس الوزراء على تنفيذه ولكن لم يكن ضمن الخطة الإستثنائية نتيجة لعدم كفاية الإعتماد المرصود للخطة وتم وضع الأولويات عبر المحافظة.

أما فيما يخص المناقصة الخاصة بتنفيذ طبقة اسفلتية جديدة لبعض شوارع إب المسفلتة والمحفرة أوضح الوزير ان المناقصة كانت لعدد من الشوارع وليس لجميعها وفقاً لما تم تحديدة وإعتماده من قبل المحافظة في الخطة الإستثنائية وتم التنفيذ بموجب العقد وبمبلغ 298 مليون و783 الف ريال ضمن مشاريع الخطة الإستثنائية وقد استنفذ العقد بعمل طبقة إسفلتية إضافية جديدة لبعض الشوراع وأيضاً أعمال الترميمات لمعظم شوارع إب.

وردا على إستفسار حول ربط مركز مديرية فرع العدين بمركز محافظة إب بالطريقة الإسفلتية بين الوزير الكرشمي إن الوزارة كانت حريصة على توزيع الخطة الإستثنائية على جميع المديريات في المحافظة بالتنسيق مع المجلس المحلي .. مشيراً إلى أن الوزارة سعت لربط جميع المديريات بمركز المحافظة بخطوط اسفلتية وقد تم ذلك فعلياً عدا مركز فرع العدين والتي سيتم إستكمالها في خطة الوزارة القادمة.

وحول مشروع طريق الخط الدائري الغربي والجنوبي أفـاد الـوزيـر أن التنفيذ تم وفقاً للمخططات (ووحـدات الجوار) المعدة من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وأي تعديلات أو تغيير لا يتم إلا من قبلهم ، وقد تم التعديل في منطقة تقاطع المشروع بطريق جبلة فقط عبر مكتب الأشغال والوحدة الإشرافية والتي تعتبر خارجة عن المخطط العام وذلك بالتنسيق مع السلطة المحلية بهدف تحسين الخط التصميمي ومعالجة الإنحدار الشديد في مسار الطريق.

وبالنسبة لأعمال ترحيل المخلفات أوضح أنه يوجد في العقد الخاص بالمقاول بند ترحيل المواد الزائدة والمقاول ملزم برفعها قبل إنهاء العمل أما عن المواد التي خارج حدود العرض الخاص بالمشروع 30م فهي عبارة عن ميول جسم الطريق وهي الجزء السائد للطريق وإذا تم نقلها فسوف يؤدي إلى إنهيار الطريق والوزارة حريصة على عدم الحاق أي ضرر بالمواطنين وتعمل على متابعة المقاولين لرفع أي مخلفات زائدة عن احتياج المشروع وترحيلها إلى المناطق المخصصة لها وأي إشكالات لا تزال موجودة فسيتم تكليف المكتب والوحدة الإشرافية لمعالجتها وإلزام المقاولين بالتنفيذ.

وفيما يخص التعويضات أفاد الوزير أنه من إختصاص السلطة المحلية وقد تم تشكيل لجنة لهذا الغرض من قبل المحافظة.

وتوضيحاً للسؤال المتعلق بطريق الطفة – حمرة – القويم / البيضاء بطول 40كم وبتكلفة 489 مليوناً و289 الف ريال والمنجز منها 9كم بين الكرشمي أن الإجراءات المتخذة تكمن في إنزاله في مناقصة عامة ضمن مشاريع الطرق الريفية بتاريخ 26/يوليو/2008م إلا أنه لم يتقدم أحد من المقاولين لتنفيذ المشروع وتم إنزاله في مناقصة عامة للمرة الثانية ولم يتقدم أحد من المقاولين ايضا وتم إنزاله في مناقصة عامة للمرة الثالثة وفتحت المظاريف يوم أمس الموافق 28 ابريل 2009م .

هـذا وقـد نـوه مجلس الـنـواب بما تحقق من نجاحات في إطار المشاريع والأعمال الإنتاجية والخدمية محل الأسئلة المطروحة من جانبه.. داعياً إلى أهمية مواصلة تحقيق تلك المشاريع وإزالة أية عوائق أمامها.

وكلف المجلس لجانه المختصة بمتابعة ذلك في إطار ممارسة المجلس لصلاحياته الرقابية ، وبما يعزز من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح يوم الأحد القادم بمشيئة الله تعالى .

اجتماع مجلس النواب